النشرة الربعية العدد السادس والعشرون

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. تطوير .. رقابة

النشـــــرة الربعية

العدد السادس والعشرين - الربع الرابع للعام 2025

كلمة العدد

مع ختام العام 2025، تتطلع هيئة سوق رأس المال بفخر إلى سلسلة من الإنجازات الاستراتيجية التي عززت مكانتها كجهة رائدة في تنظيم القطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين وتطويرها. لقد شهد العام نقلة نوعية في دعم التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، من خلال اعتماد أدوات الدفع الإلكتروني، وتبني حلول الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واتّخاذ القرار، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات، وتحسين تجربة المتعاملين.

ساهمت الهيئة في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، من خلال إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة، وتنظيم رهن الأصول المؤجرة، وضوابط تعيين الإدارة التنفيذية في شركات التأمين، إلى جانب تعزيز الرقابة على الخدمات المالية الإسلامية عبر الانضمام إلى عضوية هيئة "أيوفي"، بما يرسخ مبادئ الشفافية والثقة والممارسات الدولية في فلسطين.

واستمر تواصل الهيئة مع مؤسسات الدولة والقطاع الأكاديمي والمستثمرين، عبر حلقات نقاش وورش عمل متخصصة، لتعزيز الحوار القانوني، ودعم الابتكار المالي، وتوسيع فرص الاستثمار ضمن بيئة منظمة وآمنة، بما يضمن قدرة القطاعات المالية على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

وفي إطار تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الوعي والثقافة المالية، أطلقت الهيئة برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، استهدفت طلبة الجامعات والخريجين، لتعزيز الثقافة المالية والوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية، وتم تنفيذ البرنامج خلال العام المنصرم مع جامعة النجاح الوطنية والجامعة العربية الأمريكية.

إن إنجازات الهيئة للعام 2025 تعكس التزامها الراسخ بتعزيز الثقة والاستقرار في السوق المالي الفلسطيني، وتؤكد رؤيتها المستقبلية نحو تطوير قطاعات مالية غير مصرفية مبتكرة، شاملة، ومستدامة، تخدم شرائح المجتمع الفلسطيني كافة، وتواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

- **مؤشر القدس**

يُظهر مؤشر القدس اتجاهاً صاعداً تدريجياً منذ بداية العام 2025، ما قد يشير إلى تحسن الثقة في السوق وزيادة النشاط الاستثماري، ليصل إلى 619.7 نقطة مع نهاية الربع الرابع من العام 2025، بارتفاع نسبته 24.4% مقارنةً مع نهاية الربع الرابع من العام 2024. والشكل رقم (1) أدناه، يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

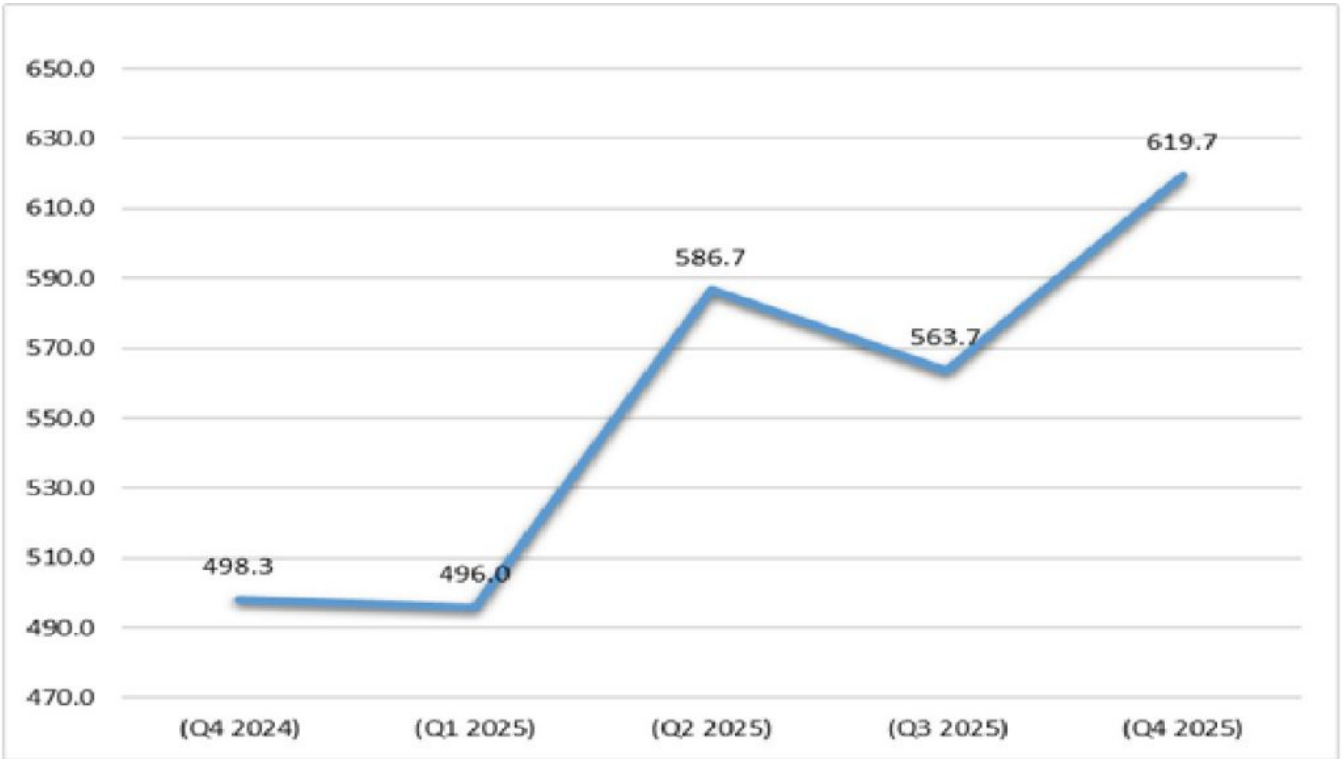

- **إحصائيات وبيانات التداول**

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 32%، مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثالث من العام 2025)، وارتفاعاً بنسبة 43% عن الربع المناظر (الربع الرابع من العام 2024).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 159%، مقارنة مع نهاية الربع السابق، وارتفاعاً نسبته 224% عن الربع المناظر. ويعزي ذلك الى أحجام طلبات التعامل التي نفذتها السوق خلال الفترة المذكورة. كما سجلت القيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 9% و21% مقارنةً مع الربعين السابق والمناظر على التوالي.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين*

البيان	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2025
عدد جلسات التداول (جلسة)	65	65	65
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	30.0	32.6	42.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	44.0	55.0	142.7
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,080.1	4,556.0	4,942.8
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.7	0.8	2.2
عدد الصفقات (صفقة)	5,076	6,062	5,739
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين (متعامل)	68,847	68,374	68,697
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية**)	29.8%	33.2%	36.0%
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية**)	0.3%	0.4%	1.0%

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

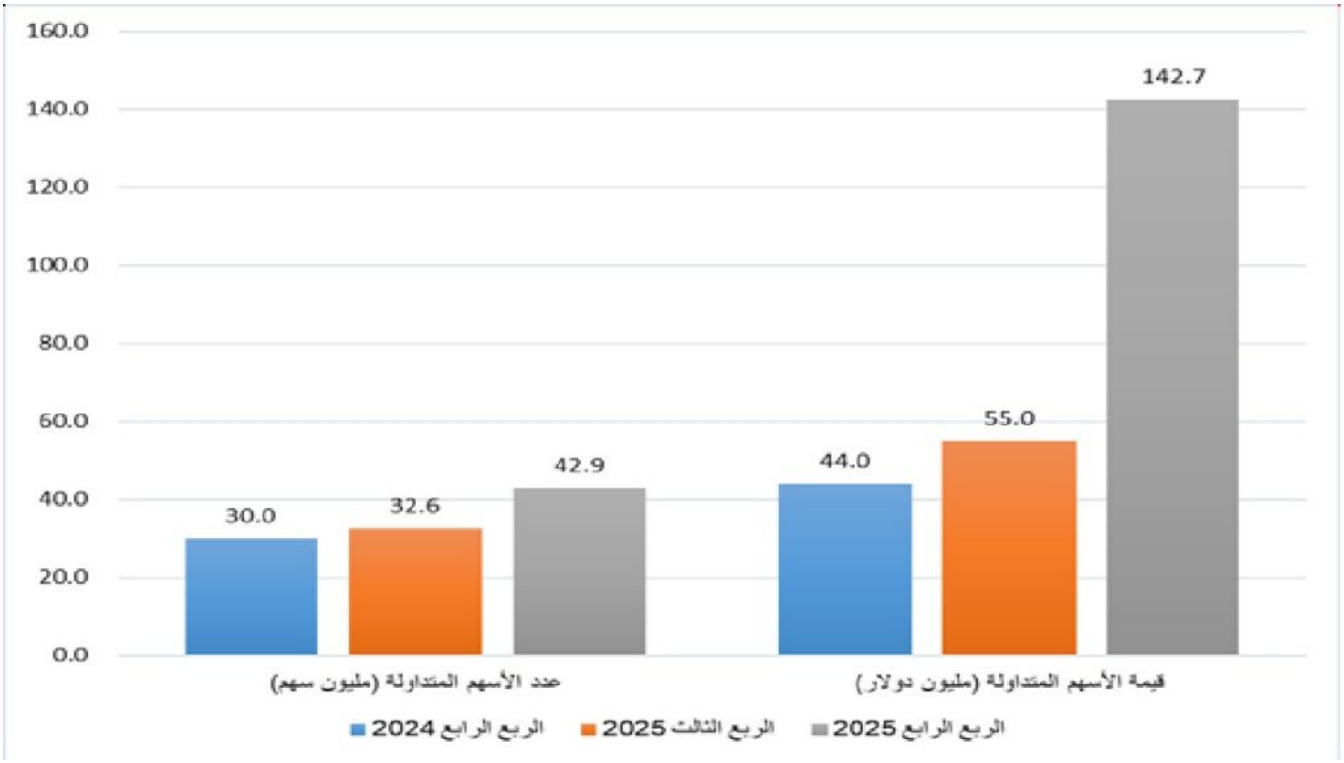

يوضح الشكل (3) أدناه توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ عددهم 61,134 مساهماً كما في نهاية الربع الرابع من العام 2025، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة.

شكل 3: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في الربع الرابع 2025

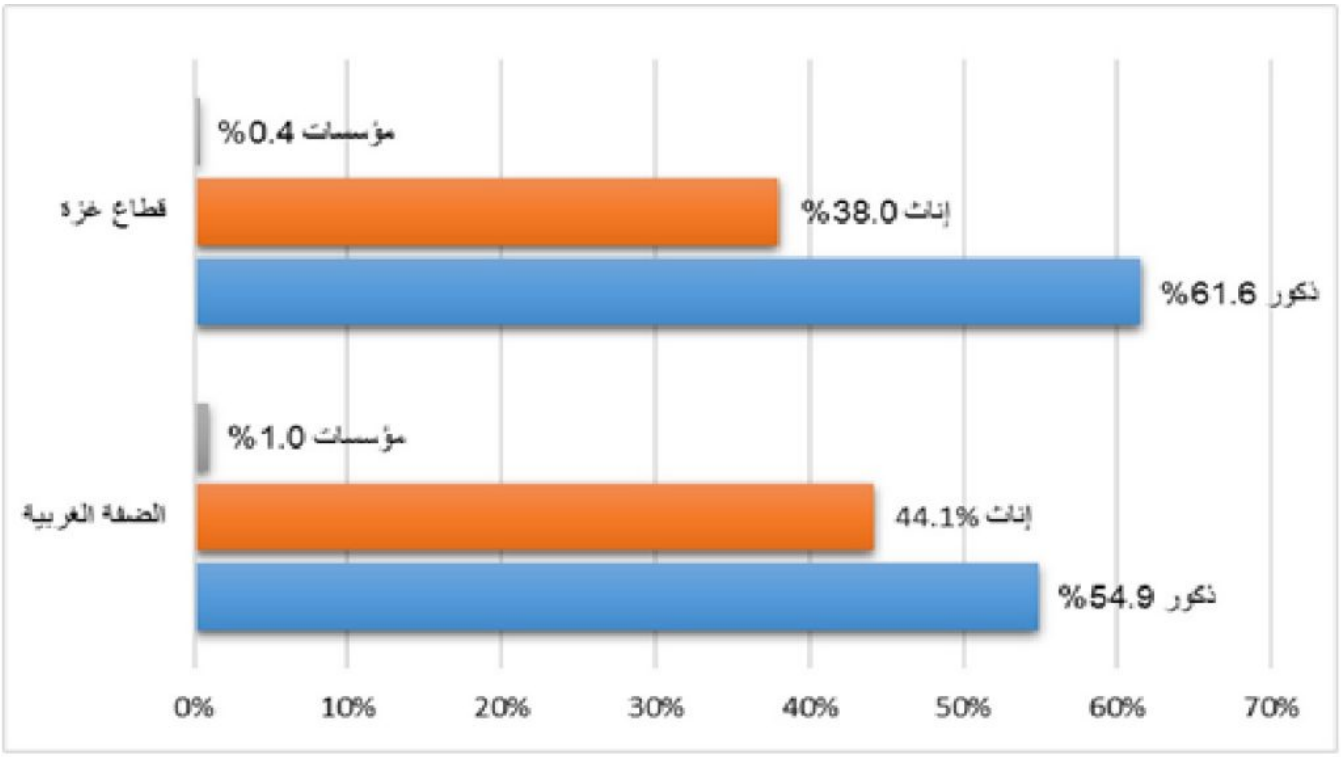

كما يوضح الشكل (4) إجمالي عدد الحسابات المفتوحة النشطة والخاملة وفق التوزيع الجندري كما في نهاية الربع الرابع من العام 2025 في بورصة فلسطين، والبالغة 127,384 حساباً، ويلاحظ أن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية

شكل 4: الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين وفقاً للجندر كما بنهاية الربع الرابع 2025

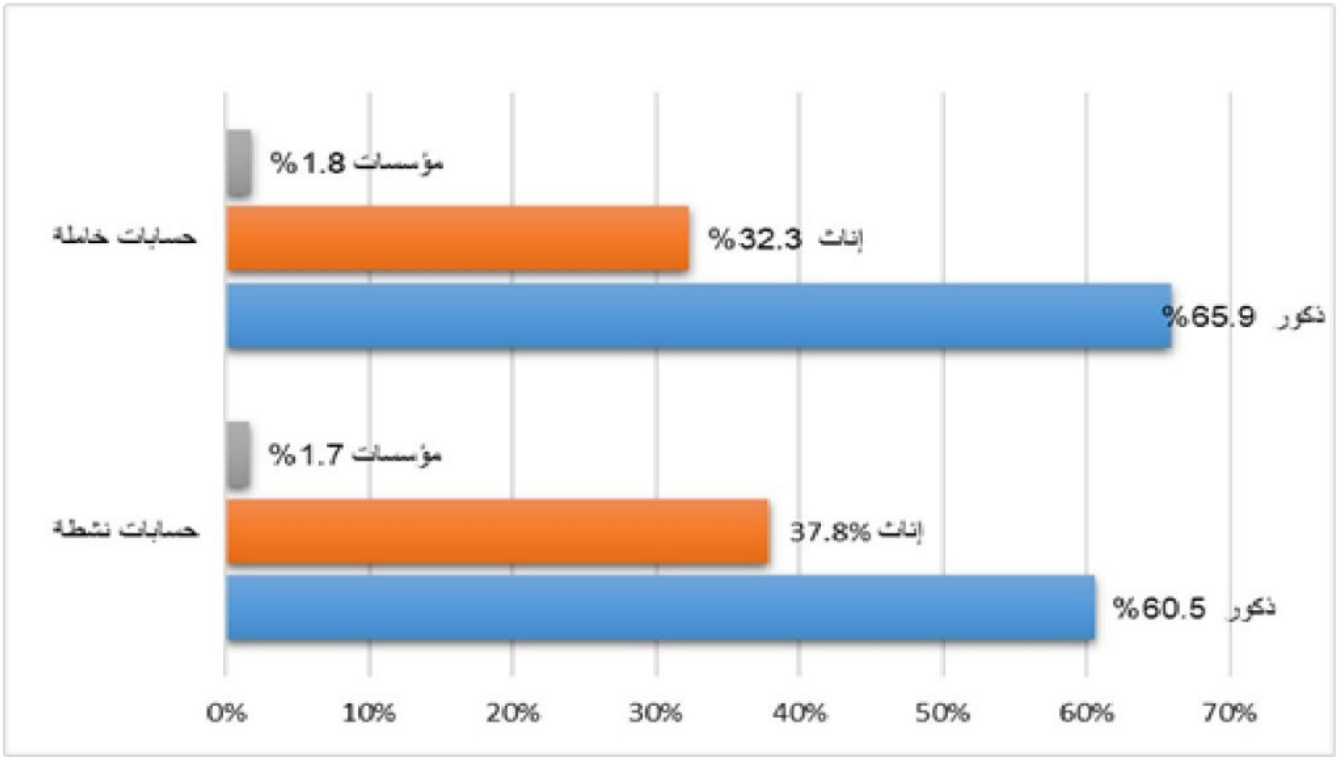

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية العام 2025. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني حتى تاريخه، فإن قطاع التأمين حقق نمواً ملحوظاً في المحفظة التأمينية خلال العام 2025؛ فقد بلغ إجمالي الأقساط التأمينية المُحصّلة في السوق الفلسطيني 424.7 مليون دولار أمريكي للعام 2025، مقارنة بـ 383.5 مليون دولار في العام 2024، بنمو نسبته 11%. ويعود هذا التحسن إلى عودة الشركات إلى وضعها الطبيعي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، حيث إن نسبة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية لا تشكل سوى 2%. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فقد بلغ 321.45 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 47% من إجمالي الاستثمارات.

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2024	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	**383.56**	**208.62**	**319.52**	**424.7**
إجمالي استثمارات شركات التأمين	**295.76***	**304.51****	**308.83****	**321.45****

*الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- أليكو.

**الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- أليكو، وتشمل البيانات الأولية غير المدققة لشركة البركة للتأمين الإسلامي.

يشير الجدول (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. هناك نمو مستمر في مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مع نهاية العام 2025 ما يقارب 3.72%، وهذا مؤشر على تعافٍ نسبي في عمق سوق التأمين؛ إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، لتصل مع نهاية العام 2025 إلى 77.21 دولار أمريكي، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع في المحفظة التأمينية الذي بلغ 11%.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2022	**2.07%**	**73.08**
2023	**2.29%**	**71.22**
2024	**3.49%**	**69.74**
2025	**3.72%**	**77.21**

يوضح الشكل (1) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 69% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية العام 2025، يليه التأمين الصحي بنسبة 01%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 53% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية العام 2025

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية العام 2025

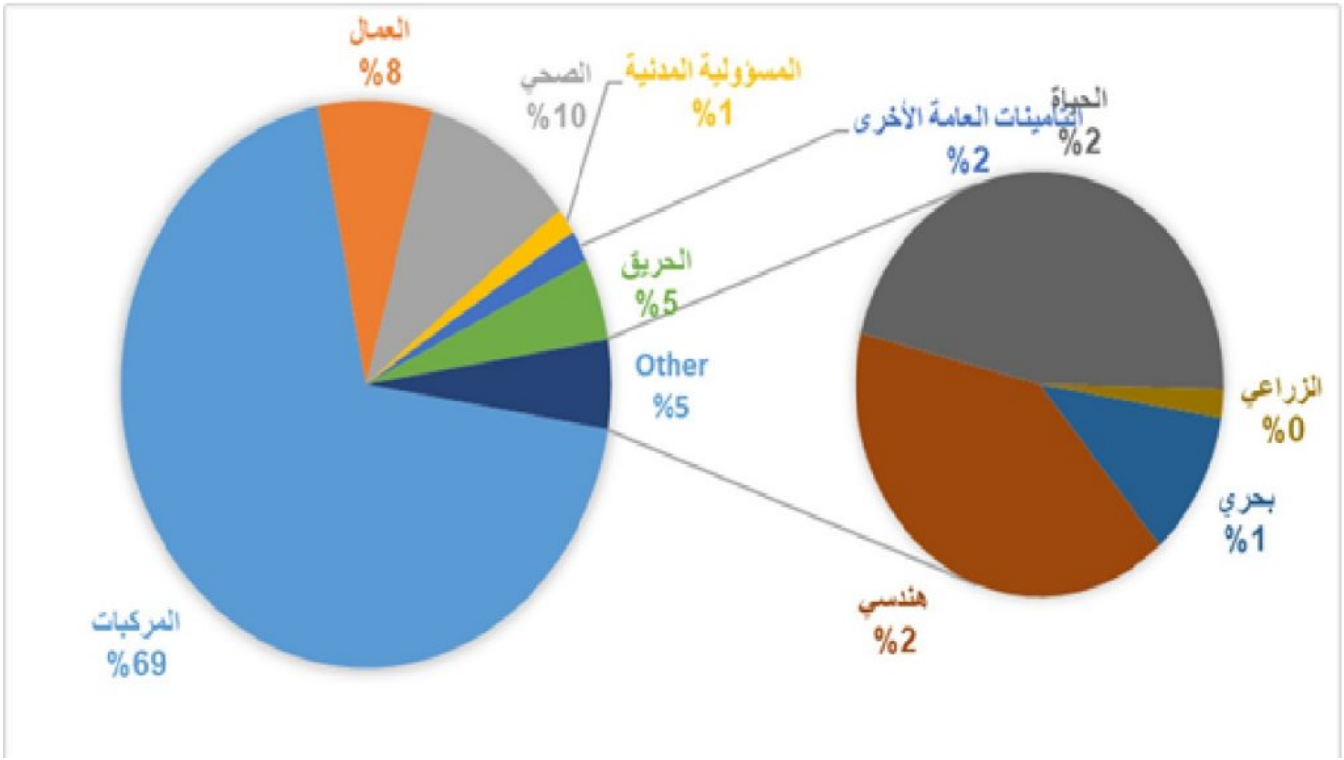

شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية العام 2025

شركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي
%5
شركة المشرق للتأمين
%10
المجموعة الأهلية للتأمين
%7
شركة التأمين الوطنية
%13
شركة فلسطين للتأمين
%12
شركة تمكين للتأمين
%8
شركة التحالف للتأمين
%13
شركة ترست العالمية للتأمين
%14
الشركة العالمية المتحدة للتأمين
%13
شركة فلسطين للتأمين الرهن العقاري
%0
شركة الشركة للتأمين الإسلامي
%5
شركة ستاليف البكو
%0

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2025. وشهد أداؤها ارتفاعاً مقارنة مع نهاية العام 2024؛ إذ بلغ عدد العقود 1,944 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 118.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 12.4% و27.5% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2024. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى التعافي التدريجي من تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك (انظر الشكل 8).

شكل 1: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

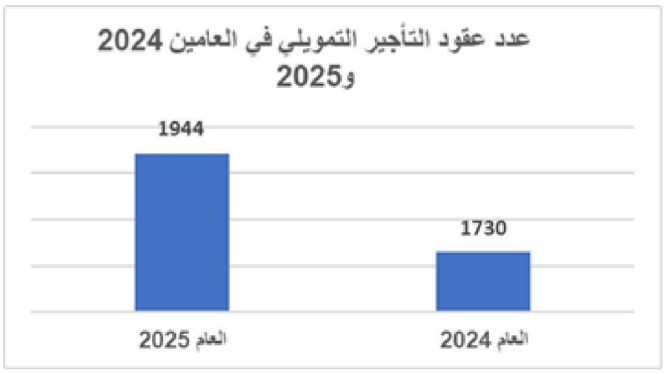

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 38.3 مليون دولار بواقع 555 عقداً للربع الرابع من العام 2025، بارتفاع عن الربع الثالث من العام 2025 نسبته 17.6% في عدد العقود، و24.8% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، يلاحظ انخفاض طفيف في عدد العقود، بالمقابل ارتفاع في قيمة العقود نسبته 26.6%، ما يشير إلى توجه السوق نحو إبرام عقود ذات قيم تمويلية أعلى رغم الانخفاض الطفيف في عدد العقود (انظر الشكل 9).

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

لا يزال هناك تركز عالٍ في عدد العقود المبرمة خلال الربع الرابع من العام 2025 في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 42.2%، ثم محافظة نابلس بنسبة 17.1%، ثم محافظة الخليل بنسبة 8.6%، أما محافظة بيت لحم، فشكلت ما نسبته 8.1%، ومحافظة جنين شكلت ما نسبته 5.9%، فيما شكلت بقية المحافظات نسبة 18.1% من عدد العقود.

ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الرابع من العام 2025

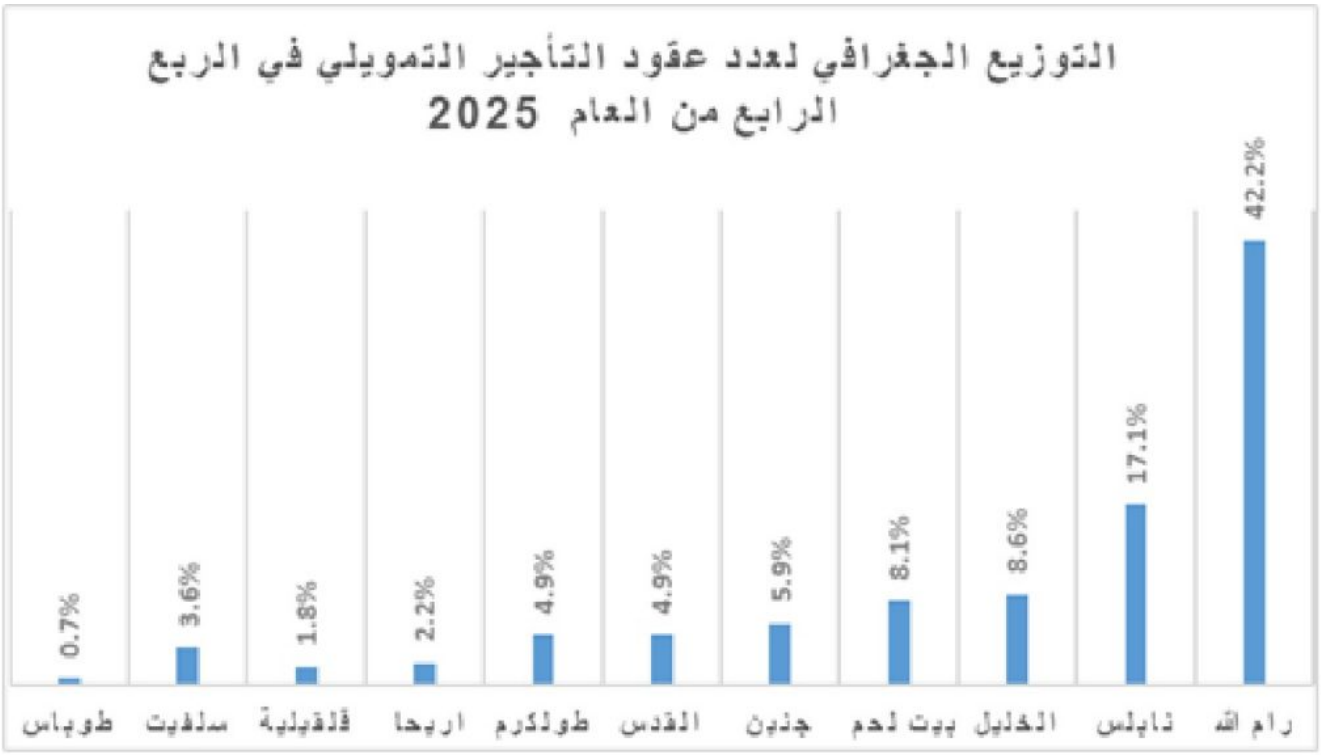

ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (49.94%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الرابع من العام 2025. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 37.38%، من ضمنها 14 عقداً موضوعها مركبات عمومية بقيمة 873,809 دولارات، والمعدات الهندسة والشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت 6.63% من إجمالي قيمة المحفظة. وفي ما يخص المال المنقول (المعدات، وخطوط الإنتاج، ... وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 6.06%. ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 11).

شكل 4:توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الرابع من العام 2025

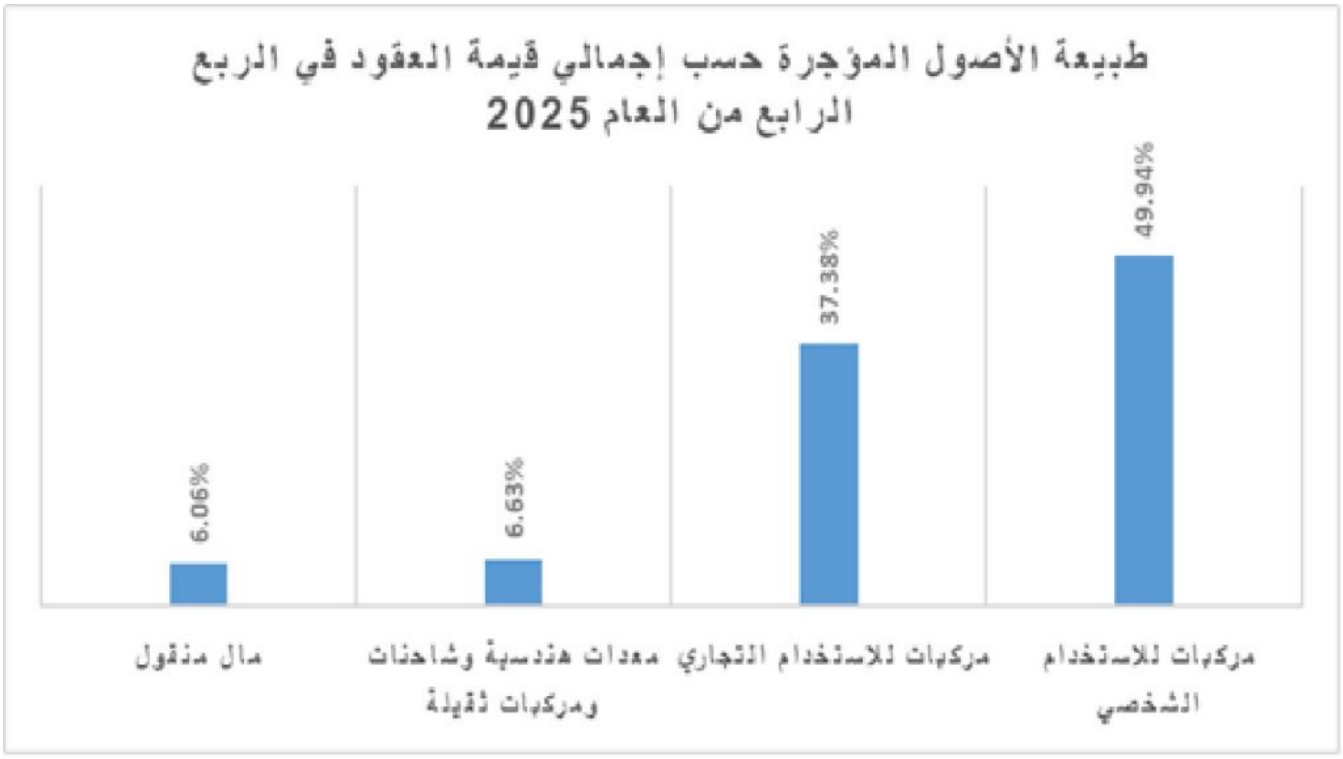

يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 79% من عدد العقود المسجلة في الربع الرابع من العام 2025 تعود إلى أفراد.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الرابع 2025

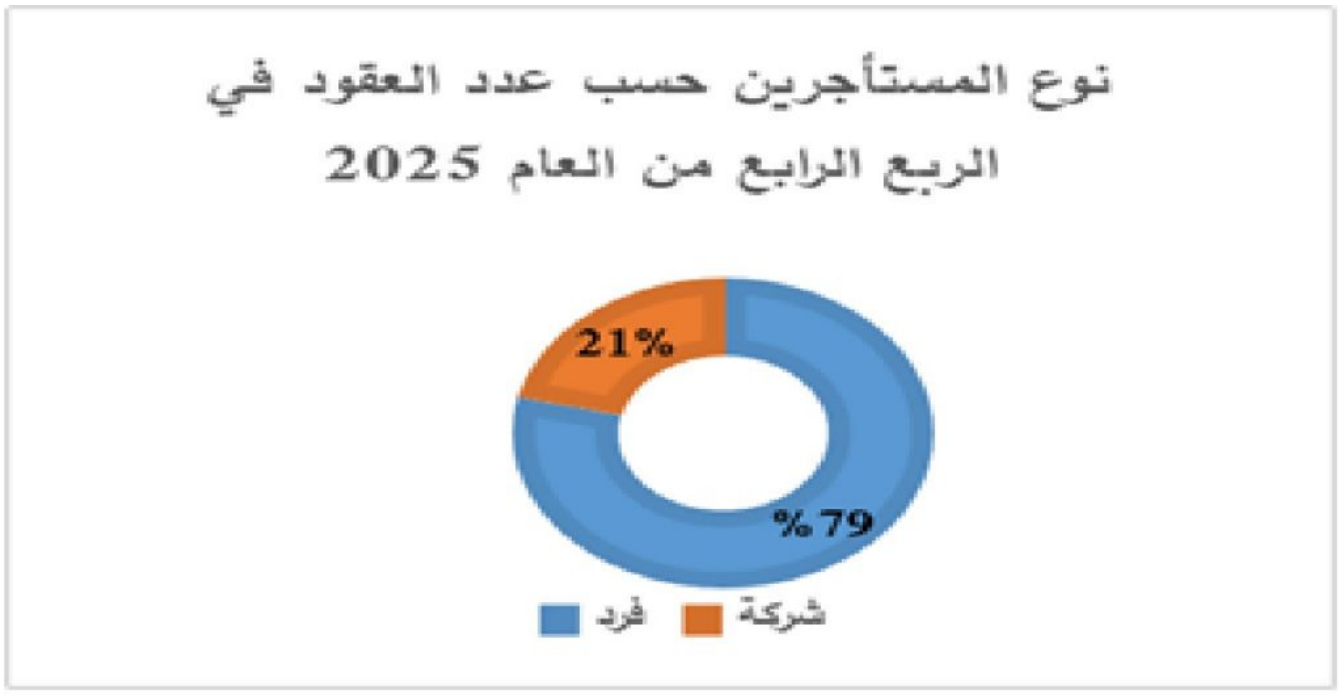

التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية

1. **قطاع التأمين:**

من حقك وحق المستفيد الحصول على الضمان أو المبلغ المستحق من المؤمن على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في عقد التأمين.

2. **قطاع الأوراق المالية:**

عند التداول، اعلم أنه لا يجوز إجراء أي تحويل أو مناقلة أو تقاص داخلي بين حسابك وحساب أي عميل آخر إلا بين الأقارب من الدرجة الأولى، وبتفويض خطي.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري:**

اعلم أنه كلما زادت فترة السداد أو القرض، ترتب عليك دفع فوائد أكثر.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

التأجير التمويلي بديل مناسب لك إذا استنفذت مصادر التمويل الأخرى.

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. **قطاع التامين**

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. **قطاع الأوراق المالية**

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري**:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العاقاري

حملات وورش ولقاءات توعوية

أطلقت الهيئة "برنامج سوق رأس المال" التدريبي، الذي يستهدف طلبة الجامعات والخريجين لتعريفهم بالإطار القانوني للقطاع المالي غير المصرفي والخدمات والمنتجات المالية، والتطبيقات الحديثة في التكنولوجيا المالية. كما تم في الربع الرابع من 2025 تحريج الفوج الثاني من البرنامج من جامعة النجاح الوطنية.

ومن فعاليات أسبوع المستثمر العالمي التوعوي 2025، تم تنفيذ ورشة عمل متخصصة لطلبة جامعة النجاح الوطنية، بالتعاون مع بورصة فلسطين، بهدف تعزيز فهم الطلبة لأسواق الأوراق المالية وآليات الرقابة المالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية ودعم القرارات الاستثمارية.

وفي السياق ذاته، نظمت الهيئة، ضمن فعالية أسبوع المستثمر، ورشة عمل متخصصة حول الذكاء الاصطناعي تحت عنوان "قوة البيانات وحدود الثقة"، بمشاركة مؤسسات السوق المالي وخبراء مختصين.

وأكدت الورشة على أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز الابتكار في القطاع المالي غير المصرفي، وتناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة وتحليل البيانات واتّخاذ القرار، مع مناقشة التحديات المرتبطة به.

كما نظمت الهيئة حلقات نقاش قانونية، بالتعاون مع كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وكلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية.

وتناولت حلقات النقاش مشروع قانون التأمين الجديد، وأهمية تحديث الإطار التشريعي لتعزيز الشفافية، والرقي بمكونات قطاع التأمين الفلسطيني، وحماية حقوق حاملي بوليصة التأمين. وتم تقديم مداخلات تحليلية من مراقب التأمين في الهيئة الأستاذ أمجد قبها، بحضور أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وعلى صعيد التكنولوجيا المالية، قدمت الهيئة محاضرة علمية بعنوان **"**مستقبل التكنولوجيا المالية .. الفرص والتحديات" في جامعة فلسطين الأهلية عبر منصة "زووم"، استعرضت خلالها أبرز التطورات العالمية في التكنولوجيا المالية وواقع القطاع في فلسطين.

وفي السياق ذاته، شاركت الهيئة في فعاليات ومبادرات بارزة مثل قمة المرأة والتكنولوجيا والمال التي عقدت تحت شعار "نحو اقتصاد فلسطيني جامع"، وبرعاية وحضور دولة رئيس الوزراء د. محمد مصطفى.

وخلال جولة رئيس الوزراء في جناح القمة الذي ضم مجموعة من مبادرات المؤسسات الشريكة، استعرضت الهيئة في جناحها المخصص أبرز جهودها ومهامها في تطوير القطاع المالي غير المصرفي، ودعم الأفكار الريادية والمبتكرة عبر منصة الاحتضان الرقابي "ابتكر".

وفيما يخص التحول الرقمي، نظمت الهيئة، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ورشة عمل تعريفية تناولت الجوانب

الفنية والقانونية للقرار بقانون رقم (17) لسنة 2024م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ولا سيما تطبيقات التوقيع الإلكتروني ومزودي خدمات الثقة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي وبناء بيئة قانونية وتنظيمية داعمة للمعاملات الإلكترونية.

الشمول المالي في فلسطين

شهد العام 2025 نهاية الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، ومنذ إطلاق الاستراتيجية واعتمادها في العام 2018، استمر العمل الدؤوب على تنفيذ البرامج والأنشطة المرتبطة بها، وتم تحقيق مجموعة واسعة من الإنجازات رغم الظروف الصعبة والاستثنائية التي رافقت مراحل تنفيذ الاستراتيجية.

ومما لا شك فيه أن الأحداث الجسيمة التي مرت بها فلسطين وما زالت، سواء الوضع الاقتصادي الصعب أو تداعيات حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني، فرضت تحديات إضافية على واقع الشمول المالي فلسطين، الأمر الذي تطلب استكمال الجهود من قبل الهيئة وسلطة النقد. وفي هذا السياق، وخلال الربع الرابع من العام 2025، أصدر مجلس الوزراء قراراً يفيد بتمديد الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لثلاث سنوات إضافية تنتهي مع نهاية العام 2028، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وذلك استجابة للتوصيات المقدمة من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي عطفاً على القرارات التي اتّخذت خلال اجتماعها العاشر الذي عقد خلال شهر آب من العام 2025. كما صدرت توجيهات مجلس الوزراء لتولي اللجنة الوطنية للشمول المالي إعداد وإقرار خطة عمل تنفيذية تشمل الأعوام (2026-2028)، وتركز على تعزيز الشمول المالي، على أن تأخذ بالاعتبار جميع المستجدات والتحديات الاقتصادية والمالية والتقنية والسياسية التي طرأت منذ اعتماد الاستراتيجية الأصلية بتاريخ 12/09/2018.

وفي هذا السياق، عملت اللجنة الفنية على بناء وتطوير الخطة التنفيذية المقترحة استناداً إلى مجموعة من المعايير والمعطيات نجملها فيما يلي:

أولاً. الاستناد إلى التدخلات السياساتية المعتمدة في العام 2023 من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي، كنتيجة لإعادة التقييم الشامل للشمول المالي في حينه، التي تمثلت في:

1- الوضع الاقتصادي كأبرز محددات الشمول المالي في فلسطين، بما يشمل:

- ضرورة التركيز على الخدمات المالية المُضَمنة (Embedded Finance).
- ضرورة التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المالية متناهية الصغر.
- ضرورة التركيز على تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وضرورة اقترانه مع البنود أعلاه.

2- تحفيز البيئة الممكّنة لتطوير المنتجات والخدمات المالية المستندة إلى احتياجات جانب الطلب (Demand oriented financial products).

3- الاستمرار في توجيه سياسات التثقيف والتوعية المالية.

- اتّباع منهجية التوعية المركزة وفقاً للموضوع أو الفئة المستهدفة (Thematic financial awareness approach).
- بخصوص أنشطة التوعية والتثقيف المالي العامة، يمكن الاستمرار بها مع ضرورة تركيزها على محاور الحقوق والواجبات المترتبة على استخدامات الخدمات والمنتجات المالية.

4- ضرورة التركيز على محور النوعية وهو المحور الثالث من محاور الشمول المالي بعد الوصول والاستخدام خلال الفترة المقبلة.

5- ضرورة التركيز على قطاعات مالية فرعية محددة.

وفي سبيل ذلك، تمت إعادة تفعيل عمل مجموعات العمل الفنية المتخصصة التي ساهمت، وبشكل فعال، في تطوير خطة عمل الشمول المالي للأعوام 2026-2028، واستناداً إلى المحددات الوارد ذكرها أعلاه، ويتوقع اعتماد خطة العمل من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي خلال الربع الأول من العام 2026.

يذكر أن مجموعات العمل المتخصصة تضم ثلاث مجموعات تعنى بالتركيز على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمنتجات المالية المبتكرة، وتمكين المستهلك، وتضم في عضويتها أكثر من سبعين مؤسسة تمثل أطياف المجتمع الفلسطيني كافة.

وفي سياق متصل، تم، خلال الربع الرابع من العام 2025، إقرار الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من قبل مجلس الوزراء، وهي أحد المخرجات الرئيسية لخطة عمل الشمول المالي، التي كانت أحد أبرز البرامج الواردة في خطة الشمول المالي السابقة. وكنتيجة لذلك، تم التوافق مع وزارة الاقتصاد الوطني على اعتماد اللجنة الفرعية المنبثقة عن الشمول المالي، والخاصة بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEs)، كلجنة مسؤولة عن إعداد الخطة التنفيذية لاستراتيجية (MSMEs)، كونها تضم في عضويتها الجهات، كافة، ذات العلاقة، دون الحاجة إلى تشكيل لجان أخرى، وتجنب التكرار وتشتيت الجهود، وتم التوافق على ترؤس وزارة الاقتصاد الوطني هذه المجموعة.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف هيئة سوق رأس المال إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وذلك انطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال.

وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال من أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، حيث قامت بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات كافة التي تشرف عليها، وفق الملخص الاتي:

- ورشة عمل حول النهج القائم على المخاطر وآليات تقييم المخاطر للمؤسسات المالية -أبو ظبي.
- المشاركة في ورشة عمل- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2025-2028.
- تعميم قرار دول عالية المخاطر رقم (3) لسنة 2025.
- اجتماعان مع مسؤول الاتصال في شركة البركة للتأمين، والعربية للتأجير التمويلي.
- المشاركة في اجتماع في مقر الأمن الوقائي- بهدف مناقشة آليات العمل لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الفوركس والشركات غير المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

مجلس الوزراء يقر الخصم التشجيعي الخاص بالتسديد الإلكتروني لوثائق التأمين

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30/9/2025، السماح لشركات التأمين بمنح خصم تشجيعي يصل إلى 10% من قيمة وثيقة التأمين الإلزامي للمركبات الجسدي والطرف الثالث لتلك الوثائق التي تتم عبر وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك بعد تنسيب من هيئة سوق رأس المال.

ويأتي توجه الهيئة من خلال هذا التنسيب في إطار تعزيز تبني قطاع التأمين وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك في سياق حرص الهيئة على مواكبة التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي.

هيئة سوق رأس المال تصدر قراراً لتحديد متطلبات تعيين الإدارة التنفيذية العليا في شركات التأمين

أصدرت **هيئة سوق رأس المال** قرار رقم **(1) لسنة 2025** بشأن **تحديد متطلبات تعيين الإدارة التنفيذية العليا والموظفين الرئيسيين في شركات التأمين**، بهدف تعزيز الحوكمة في قطاع التأمين، وضمان وجود أشخاص ملائمين لتولي المناصب القيادية والتنفيذية في شركات التأمين، ممن يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمؤهلات المناسبة، الأمر الذي يُعزز الثقة في القطاع التأميني.

هيئة سوق رأس المال تصدر تعليمات حوكمة الشركات المدرجة لتعزيز الثقة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رقم (1) لسنة 2025، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحديث الأطر القانونية الناظمة للقطاع المالي غير المصرفي، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، ويعزز مناخ الاستثمار الآمن والشفاف في فلسطين.

هيئة سوق رأس المال تصدر ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي

أعلنت هيئة سوق رأس المال عن صدور ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 29/12/2025، وذلك في إطار دور الهيئة الرقابي والتنظيمي الهادف إلى تعزيز الاستقرار والشفافية في قطاع التأجير التمويلي.

وتهدف الضوابط إلى تنظيم عمليات رهن الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً ضمن إطار واضح بما يحقق التوازن بين متطلبات التمويل الذي تحتاجه شركات التأجير التمويلي وحقوق المستأجرين في انتقال الملكية بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية، إلى جانب تعزيز الشفافية وتقليص المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة باستخدام الرهون ورفع مستوى الثقة في السوق.